الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4786 | الجمعة 14 رجب 1445 هـ | 26 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

إسرائيل تعمل على إنشاء منطقة عازلة بغزة وتهدم ألف مبنى

سرايا القدس تخوض اشتباكات ضارية بخان يونس والقسام تدمر دبابتي ميركافا

قوات الاحتلال تجلي أحد جرحاها خلال معارك سابقة في غزة

قوات الاحتلال دمرت الأراضي الزراعية على حدود غزة لإنشاء منطقة عازلة

«وكالات» : أعلنت سرايا القدس –الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي– أن عناصرها يخوضون اشتباكات ضارية مع قوات الاحتلال في خان يونس جنوبي قطاع غزة، وتزامن ذلك مع استهداف كتائب القسام –الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)– دبابتين من نوع ميركافا.

وأوضحت سرايا القدس أن الاشتباكات مع قوات الاحتلال استخدمت فيها الأسلحة الرشاشة والثقيلة، ودارت في غرب خان يونس وجنوبها.

وبثت سرايا القدس مشاهد من استهداف آليات لقوات الاحتلال الإسرائيلي في محاور التقدم غرب مدينة خان يونس.

من جانبها، أكدت كتائب القسام استهداف دبابتين إسرائيليتين من نوع «ميركافا» بقذائف «الياسين 105» غرب خان يونس.

من جهة أخرى، قال مراسل الجزيرة إن المقاومة الفلسطينية أطلقت دفعة صاروخية باتجاه بلدات ومواقع إسرائيلية، وأوضح أن صفارات الإنذار دوّت في نتيف هعسرا بغلاف غزة الشمالي.

وعقب أيام من عملية المغازي التي شهدت تفجير مبان في قطاع غزة، ومقتل أكثر من 20 ضابطا وجنديا إسرائيليا، قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن الجيش الإسرائيلي سيشتري 100 جرافة من طراز «دي 9» لتعزيز قوات الهندسة.

من جهة أخرى، قال الجيش الإسرائيلي إنه دمر نفقا لحركة حماس في غزة يقع على بعد كيلومتر ونصف من الحدود الإسرائيلية. وذكر الجيش الإسرائيلي أن النفق كان يربط شمال غزة بجنوبها على طول كيلومتر واحد، وبعمق 20 مترا.

وأضاف أنه تم العثور على صواريخ، وصواريخ مضادة للطائرات ومعدات عسكرية أخرى.

ومنذ عملية طوفان الأقصى التي شنتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر الماضي، أقر الجيش الإسرائيلي بمقتل 556 جنديا وضابطا وإصابة 2710 آخرين.

من جهة أخرى ذكرت «وول ستريت جورنال» –أمس الخميس– أن الجيش الإسرائيلي يعمل منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي على إقامة منطقة عازلة بعمق كيلو متر واحد على طول الحدود مع قطاع غزة، وذلك بهدف طمأنة الإسرائيليين للعودة إلى بلدات غلاف غزة، وسط رفض أميركي.

وقالت الصحيفة إن المشروع يلاقي إحباطا متزايدا لدى المسؤولين الأميركيين الذين يقولون إنهم عبروا عن معارضتهم لخطط إقامة مناطق عازلة في قطاع غزة ثم راقبوا إسرائيل تمضي قدما بما تريده، معتبرين أن إقامة المنطقة العازلة يعد تقليصا لأراضي غزة وانتهاكا للقانون الدولي.

ونقلت «وول ستريت جورنال» عن الجيش الإسرائيلي قوله إنه يدمر البنية التحتية لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلا أن الجنود الإسرائيليين الذين يعملون على الحدود مع غزة أكدوا أنهم يدمرون مناطق زراعية.

كما قال محللون عسكريون أميركيون –للصحيفة– إن المنطقة العازلة لن تمنع إطلاق الصواريخ أو هجمات المسيّرات في المستقبل من داخل غزة.

كذلك نقلت الصحيفة الأميركية عن ضابط إسرائيلي سابق قوله إن إنشاء منطقة عازلة دائمة داخل غزة غير قانوني، لأن إسرائيل ستتولى السيطرة على أراضي خارج حدودها المعترف بها، وفق تعبيره.

وأكدت «وول ستريت جورنال» أن الإدارة الأميركية تواجه صعوبات بالضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لوقف مشروع المنطقة العازلة، قائلة إنها قد تقبل إنشاء منطقة عازلة مؤقتة.

كما حذرت الإدارة الأميركية من أن إنشاء إسرائيل منطقة عازلة قد يجعل من الصعب إقناع الدول العربية بالمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وفق كلامها.

واتفق المسؤولون الإسرائيليون على أن المنطقة العازلة قد تكون مؤقتة، غير أنهم لم يقدموا للإدارة الأميركية جدولا زمنيا أو خطة، وفق «وول ستريت جورنال».

على صعيد متصل، ذكرت «فايننشال تايمز» أن إسرائيل هدمت بالجرافات ما بين 1100 إلى 2800 مبنى، معظمها كان دفيئات زراعية، لإقامة منطقة عازلة داخل قطاع غزة.

ونقلت الصحيفة الأميركية –عن مصدر إسرائيلي– قوله إن الهدف من هدم المباني هو تهيئة هذه المنطقة للعمل فيها بحرية بالمستقبل.

وكان وزير الدفاع الأميركي أنتوني بلينكن أكد رفض واشنطن أي تغيير دائم للوضع الجغرافي لقطاع غزة، مشددا على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي غزة.

من ناحية أخرى وثقت قناة «آي تي في نيوز» البريطانية لحظة إعدام قوات الاحتلال الإسرائيلي فلسطينيا من أهالي غزة وهو يرفع الراية البيضاء وبعد لحظات من انتهاء مراسلها من مقابلته في منطقة المواصي بخان يونس.

رمزي أبو سحلول من أهالي مدينة غزة نزح إلى خان يونس بعد التوغل الإسرائيلي إلى غزة وشمال القطاع، وكان يحاول النزوح إلى مدينة رفح بسبب تكثيف إسرائيل عدوانها على خان يونس خلال الأيام الماضية.

وكان رمزي يحاول الوصول إلى والدته وشقيقه ليخرجهما إلى مكان آمن، مراسل قناة «آي تي في نيوز» أجرى حوارا مع رمزي الذي كان برفقة 4 مدنيين آخرين يلوحون بعلم أبيض وأيديهم مرفوعة في منطقة المواصي التي قالت عنها إسرائيل إنها آمنة، ولكن بحسب تصريحات رمزي للقناة «لا يوجد مكان آمن في غزة».

وبعد أن أنهى المراسل حواره مع رمزي وابتعاده عنه قليلا سمع مراسل ومصور القناة البريطانية وابلا من الرصاص باتجاه رمزي ورفاقه، إذ استطاع المصور توثيق لحظة سقوط أبو سحلول على الأرض وقد أصيب برصاصة في صدره وفارق الحياة، حاول من كان مع رمزي نقله إلى مكان آمن، ولكن على ما يبدو أن من استهدف رمزي كان يحاول استهداف المجموعة بأكملها.

وما إن نشرت القناة البريطانية التقرير عبر حسابها على منصات التواصل حتى بدأ ينتشر بين رواد العالم الافتراضي، وقد أثار حالة من الغضب بين المغردين، ووصف مدونون الحادثة بالجريمة البشعة، وقالوا إن الكاميرا والعلم الأبيض لم يشفعا لرمزي، فاغتاله جنود الاحتلال أمام عدسة الكاميرا غير مبالين بالنتائج.

وأشار بعض المتابعين إلى أن جيش الاحتلال سينفي علاقته بالجريمة كعادته، ثم سيفتح تحقيقا في الموضوع وسينشغل العالم به ويرتكب جيش الاحتلال جرائم جديدة وتثبت التهمة عليه، ولكن لم يحاسبه أحد على ما اقترفت يداه بسبب الدعم الغربي المطلق له.

وطالب مدونون بجمع جميع هذه الحالات والاحتفاظ بها من أجل استخدامها دليلا على جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في غزة.

استشهاد غزي برصاص قناصة إسرائيلي

وأرسلت القناة المقطع إلى جيش الاحتلال، وطلبت توضيحا بشأن الحادثة فكان رده بالنفي قائلا «الجيش الإسرائيلي ينفي بشكل قاطع وجود أي إعدامات ميدانية».

وجاء في بيان للجيش الإسرائيلي «من الضروري التأكيد على أن التصوير المزعج والتشهيري والخاطئ الفادح للحرب بهذه الاتهامات الدنيئة لا يمكن اعتباره إلا امتدادا لجهود حماس الدعائية لتشويه سمعة الجيش الإسرائيلي وتقويض هدفنا المتمثل في تفكيك حماس، وضمان عدم حصول الكيان الإرهابي مرة أخرى على القدرة على بناء جيش إرهابي وغزو إسرائيل وقتل وحرق واغتصاب واختطاف الإسرائيليين».

من جهة أخرى قالت «لوبس» إن شكوى الإبادة الجماعية التي قدمتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد إسرائيل تأمل كذلك من خلالها أن تأمر المحكمة تل أبيب باتخاذ إجراءات احترازية لحماية المدنيين «لكن هيهات هيهات» إذ ترجح المجلة ألا يغير ذلك من سياسة إسرائيل العسكرية في غزة، متسائلة عن كيفية تصنيف ما حدث في غزة وطريقة تكييفه قانونيا.

وأيا كان الحكم، فإن المجلة أبرزت –في البداية– أن حكومة بنيامين نتنياهو لن تغير خطة معركتها قيد أنملة، تماما كما فعلت روسيا عندما طالبتها نفس المحكمة «بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم النزاع أو إطالة أمده».

وكانت جنوب أفريقيا قد تقدمت بشكوى للمحكمة التي تدين الدول في حالة عدم امتثالها للمعاهدات الدولية، تتهم فيها تل أبيب بانتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وها هي إسرائيل التي أنشئت بقرار من الأمم المتحدة عام 1948 في أعقاب أكبر إبادة جماعية في التاريخ، تجد نفسها متهمة «بجريمة الجرائم» حسب صيغة أستاذ القانون الأميركي البولندي اليهودي الأصل رافائيل ليمكين مخترع هذا المفهوم في أعقاب المحرقة.

وقد قتلت إسرائيل –حسب المجلة– 25 ألف شخص، معظمهم نساء وأطفال، وجرحت 70 ألفا، وفرضت النزوح على 1.9 مليون يمثلون 85% من سكان غزة، وقصفت المستشفيات والمدارس، وقننت وصول المساعدات الإنسانية، مما زاد من مخاطر المجاعة والأوبئة، فهل هذه جرائم حرب أم جرائم ضد الإنسانية أم إبادة جماعية؟

على هذه التساؤلات ردت لوبس بما قاله –في مقابلة مع قناة الجزيرة– لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت عام 1998 والمسؤولة عن محاكمة الأفراد، من أن الحصار على غزة وحده يشكل إبادة جماعية.

وأشارت المجلة إلى أن مصطلح «الإبادة الجماعية» محل نقاش قانوني لأن «نية التدمير المتعمد والمنهجي للسكان ضروري الإثبات» في هذه الحالة، كما يشير سيرج سور الأستاذ الفخري للقانون الدولي.

وأوضح سور أن الوضع الإنساني مهما كان فظيعا وكارثيا لا يكفي للحديث عن الإبادة الجماعية، بل يجب إثبات النية والاتفاق على تدمير الجماعة لذاتها.

وفي سياق الرد الإسرائيلي في غزة الذي لا يتناسب مع الهجوم الذي تعرضت له إسرائيل والذي لا يوفر حماية كافية للمدنيين، يقول سور «لا شك أن هناك جرائم حرب، ولكن حقيقة تحويل غزة إلى مكان غير صالح للسكن، أو تهجير السكان دون ضمان أمنهم، ربما يصل حد جرائم ضد الإنسانية، ولا يبدو لي أن الإبادة الجماعية قد تم إثباتها بشكل مسبق، وذلك بسبب عدم وجود أدلة على وجود خطة منظمة ومنهجية للتدمير».

وقد سلطت وثيقة جنوب أفريقيا، المؤلفة من 84 صفحة، الضوء من بين أمور أخرى على تعليقات بعض القادة الإسرائيليين، مثل إشارة نتنياهو إلى تدمير «عماليق» وإلى «الشر المطلق». ووصف وزير الدفاع يوآف غالانت الفلسطينيين بأنهم «حيوانات بشرية» يجب محاصرتها «لا كهرباء، لا ماء، لا غاز، كل شيء مغلق».

وفي إشارة إلى أن إسرائيل لا تأخذ هذه الشكوى باستخفاف، أرسلت أفضل محاميها إلى جلسات الاستماع الأولى يومي 11 و12 يناير الجاري، واقترحت أهارون باراك، أحد الناجين من المحرقة، والرئيس السابق للمحكمة العليا، قاضيا يمثلها –في تشكيلة المحكمة التي تضم 15 قاضيا– إضافة إلى قاض يمثل جنوب أفريقيا، وقد قال تال بيكر مستشار وزير الخارجية الإسرائيلي «إذا كانت هناك أعمال إبادة جماعية، فقد تم ارتكابها ضد إسرائيل».

ومن المتوقع أن تقضي محكمة العدل الدولية غدا بشأن التدابير المؤقتة التي تطالب فيها بريتوريا تل أبيب بوقف «القتل والتسبب في إصابات عقلية وجسدية خطيرة للشعب الفلسطيني في غزة، وفرض ظروف معيشية يمكن أن تؤدي إلى تدميرهم ماديا».

أما قرار المحكمة النهائي –فلا يتوقع حسب المجلة– أن يستغرق أقل عامين حتى تتمكن من إعلان اختصاصها في هذه المسألة، وسنتين أخريين للحكم في احتمال ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية.

وفي هذه الحالة، يصعب تنفيذ التحقيقات في غزة المغلقة أمام المراقبين الدوليين، خاصة أن المحامين لا يستطيعون الذهاب إلى الموقع حتى الآن، ناهيك عن جمع الأدلة المحتملة على الجرائم، فضلا عن أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، ولذلك يمكنها أن ترفض دخول المحققين إلى أراضيها وكذلك استجواب جنودها.

ويقول مدير مركز نانتير للقانون الدولي بيير بودو– ليفينك إن «قرارات المحكمة نهائية وملزمة قانونا، لكنها لا تملك صلاحية لتنفيذها، ومع ذلك فإن التأثير سيكون كبيرا جدا، على المستوى الرمزي والقانوني، على مكانة إسرائيل في المعركة الدبلوماسية والاتصالات».

من جانب آخر قالت صحيفة هآرتس إن الجيش الإسرائيلي يدرس خيار تسليح فرق الأمن المدنية في مستوطنات الضفة الغربية المعزولة وتلك القريبة من القرى الفلسطينية بصواريخ مضادة للدبابات، لتمكينها من الدفاع عن نفسها من هجمات مثل تلك التي وقعت في 7 أكتوبر 2023.

وتهدف هذه الخطوة –التي طالب بها سياسيون يمينيون وسكان مستوطنات الضفة الغربية –والتي أكد مسؤولون في الجيش الإسرائيلي أنها قيد النظر حاليا– إلى معالجة ما قد يقوم به من وصفتهم الصحيفة بالإرهابيين من مداهمة مستوطنات الضفة الغربية بالسيارات كما حدث يوم 7 أكتوبر الماضي في البلدات الإسرائيلية على طول الحدود مع قطاع غزة.

ورأت الصحيفة أن التوترات المتزايدة في الضفة الغربية والضغوط التي يمارسها كبار السياسيين اليمينيين ومنسقو الأمن العسكري منذ اندلاع الحرب على غزة هي الدافع وراء هذه الخطة التي تنتظر الآن موافقة كبار المسؤولين الأمنيين.

وذكرت هآرتس في خبرها الحصري أن الجيش قام حتى الآن بتوزيع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر –بما في ذلك آلاف المسدسات وبنادق «إم16–» نصف الآلية والمدافع الرشاشة– على فرق الأمن المدنية المكونة من مدنيين يساعدون في الدفاع عن المستوطنات في حالات الطوارئ، وهي تعمل تحت القيادة المركزية للجيش.

جثامين فلسطينيين استشهدوا جراء هجمات إسرائيلية بمقبرة جماعية في خان يونس

مستوطنون يسيرون بحماية جيش الاحتلال أمام قرية برقة شمال نابلس